نص اللقاء الخاص بالنتائج المالية

للربع الثالث من عام 2026

5 نوفمبر 2026

بنك الخليج GULF BANK

المشاركون:

السيد/ سامي محفوظ – الرئيس التنفيذي بالوكالة

السيد/ ديفيد تشالينور – رئيس المدراء الماليين

السيدة/ دلال الدوسري – رئيس علاقات المستثمرين

المضيف:

السيدة/ إيلينا سانشيز – المجموعة المالية هيرميس

Classification: PUBLIC]

إيلينا: مساء الخير جميعاً، مرحبا بكم في اللقاء الخاص بالنتائج المالية لبنك الخليج للربع الثالث من العام 2026. أنا إيلينا سانشيزم من المجموعة المالية هيرميس ويسرني أن يكون معنا في هذا اللقاء من بنك الخليج كل من السيد/ سامي محفوظ، الرئيس التنفيذي بالوكالة والسيد/ ديفيد تشالينور، رئيس المدراء الماليين، والسيدة/ دلال الدوسري، رئيس علاقات المستثمرين.

والآن أترك المجال للسيدة/ دلال لبدء اللقاء.

دلال: شكرا، إيلينا. مساء الخير ومرحباً بكم في لقاء بنك الخليج الخاص بالنتائج المالية للربع الثالث من العام 2026. سنبدأ اللقاء اليوم بإلقاء الضوء على المؤشرات الرئيسية وآخر المستجدات حول البيئة التشغيلية لبنك الخليج خلال الربع الثالث من العام 2026، والتي يعرضها الرئيس التنفيذي بالوكالة، السيد/ سامي محفوظ، يتبعه عرض تفصيلي لنتائج البنك المالية يقدمه رئيس المدراء الماليين، السيد/ ديفيد تشالينور.

وللعلم، فإن جميع المبالغ الواردة في العرض هي بالمليون دينار كويتي تم تقريبها لتبسيط الجداول والرسوم البيانية. وأثناء العرض، سنحاول عدم تكرار العملة عند مناقشة مبالغ محددة ما لم تكن المبالغ بعملة أخرى غير الدينار الكويتي.

وبعد العرض التقديمي، سنفتح المجال للأسئلة والأجوبة التي سنتلقاها من خلال البث عبر المنصة الإلكترونية. حيث بإمكانكم عرض أسئلتكم في صندوق المحادثة (Chat Box)، يرجى العلم أن كافة الأسئلة والتعليقات ستصبح ظاهرة لجميع المشاركين. وبإمكانكم تقديم أسئلتكم في أي وقت أثناء اللقاء وسنقوم بالرد عليها عند البدء بالجزء المخصص لذلك.

يرجى العلم أنه يمكننا التعليق فقط على الاستفسارات والمعلومات التي تم الإفصاح عنها للجمهور. وأود أن الفت عنايتكم إلى الإفصاح الوارد في **صفحة 10** من العرض التقديمي، والذي يتعلق بالبيانات المستقبلية والمعلومات السرية. يرجى التواصل مع فريق علاقات المستثمرين في البنك في حال وجود أي أسئلة لديكم.

والآن أترك المجال للسيد/ سامي محفوظ. سامي؟

[GBK Classification: PUBLIC]

سامي: شكرا دلال وإيلينا. صباح الخير ومساء الخير جميعاً. وشكراً لانضمامكم إلينا اليوم لمناقشة النتائج المالية لبنك الخليج للربع الثالث من العام 2026.

أود أن أبدأ باستعراض مستجدات بيئة التشغيل، والتقدم الذي أحرزه بنك الخليج في تنفيذ أبرز أولويات أعماله وخططه الاستراتيجية خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026 سأبدأ بلمحة موجزة عن بيئة الاعمال والتقدم في الأولويات الاستراتيجية لبنك الخليج خلال الربع الثالث من العام 2026، قبل ان أحيل الكلمة إلى السيد ديفيد لاستعراض الأداء المالي بمزيد من التفاصيل.

واصلت التطورات الإقليمية الجيوسياسية التأثير في البيئة التشغيلية خلال الربع الثالث، مما انعكس على معنويات الأسواق وأدى إلى مزيد من الحذر في اتخاذ القرارات الاستثمارية. وعلى الرغم من أن حالة عدم اليقين قد تؤثر في وتيرة النشاط الاقتصادي، فإن دولة الكويت واصلت الاستفادة من نظام مالي مستقر والتقدم في عدد من المبادرات الوطنية، وما زلنا متفائلين بأن تحسّن الأوضاع الإقليمية من شأنه أن يعزز ثقة قطاع الأعمال ويدعم الزخم الاقتصادي على نطاق أوسع.

وشكّلت السياسة النقدية جانباً مهماً آخر خلال الربع الثالث. ففي سبتمبر، رفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة المستهدفة بمقدار 25 نقطة أساس. ولم يحذُ بنك الكويت المركزي حذوه في هذا الرفع، حيث أبقى أسعار الفائدة عند مستوى 3.50%.

وعلى الصعيد المحلي، كان من أبرز التطورات في دولة الكويت صدور المرسوم المتعلق بالتمويل العقاري للمستفيدين من الرعاية السكنية، ومن المتوقع إصدار اللوائح التنظيمية التفصيلية لهذا القانون خلال الأشهر المقبلة تحت إشراف بنك الكويت المركزي، بما يوفر مزيداً من الوضوح بشأن آليات التنفيذ. وتزامن ذلك مع تأهيل 22 تحالفاً ضمن برنامج المطور العقاري، في خطوة مهمة نحو تسريع وتيرة التطوير السكني وتعزيز مشاركة القطاع الخاص. ومن المتوقع أن تسهم هذه المبادرات في تنشيط مختلف الأنشطة المرتبطة بقطاعي التشييد والعقارات، حيث تمثل فرصة واعدة لمجالات الخدمات المصرفية للأفراد، وتمويل الشركات، وخدمات المعاملات المصرفية، والإقراض المرتبط بالمشاريع.

وفي ظل هذه المعطيات، حافظ بنك الخليج على زخم الأعمال خلال الأشهر التسعة الأولى من العام،

[GBK Classification: PUBLIC]

مدفوعاً بالنمو القوي في التسهيلات الائتمانية المقدمة للشركات، وقد تحقق هذا الأداء مع المحافظة على جودة الأصول من خلال الإدارة الحصيفة للائتمان. وبالنظر إلى المستقبل، نتوقع أن تسهم المشاريع التنموية الحكومية والإصلاحات الاقتصادية الأخيرة في تعزيز فرص التمويل الواعدة، وإتاحة فرص جديدة لمختلف قطاعات أعمال البنك على المدى الطويل.

فيما يتعلق بخطة بنك الخليج للتحول إلى بنك متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، فقد حققنا انجازين مهمين في هذا العام. ففي إطار المهلة المحددة بعام واحد ضمن الموافقة المبدئية الصادرة عن بنك الكويت المركزي في أغسطس 2025، استوفى بنك الخليج المتطلبات الرقابية والتشغيلية المقررة لهذه المرحلة، وتقدم بطلب للحصول على الموافقة للمضي قدماً في إجراءات التحول. أما التطور الأبرز صباح اليوم، فهو حصول بنك الخليج على موافقة بنك الكويت المركزي على التحول الكامل للعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، والمضي قدماً في استكمال الإجراءات المتبقية للتحول.

ويعكس بلوغ هذه المرحلة حجم العمل الذي تم إنجازه على مستوى البنك، بما يشمل الاستعدادات المتعلقة بالحوكمة والمنتجات والأنظمة والسياسات والإجراءات التشغيلية وجاهزية الموظفين. ويظل التحول الى بنك متوافق مع احكام الشريعة الإسلامية أحد الأولويات الاستراتيجية الرئيسية لبنك الخليج، وتمثل موافقة اليوم خطوة مهمة في مسيرة تحولنا. وينصب تركيزنا حالياً على استكمال المرحلة المقبلة مع الالتزام بالحصول على الموافقات الرقابية المتبقية وموافقة المساهمين.

والآن بالانتقال إلى الصفحة 2، اسمحوا لي أن ألخص نتائجنا المالية في ستة نقاط رئيسية:

أولاً، حقق بنك الخليج صافي ربح بلغ 41.9 مليون د.ك للأشهر التسعة الأولى من عام 2026، بارتفاع قدره 9.1% مقارنة بمبلغ 38.4 مليون د.ك خلال الفترة ذاتها من 2025.

ثانياً، بلغت الإيرادات التشغيلية 143.1 مليون د.ك بارتفاع قدره 2.5 مليون د.ك، أو 1.8% مقارنةً بالأشهر التسعة الأولى من عام 2025.

[GBK Classification: PUBLIC]

ثالثاً، بلغ إجمالي القروض والسلف 6.5 مليار د.ك، أي زيادة بمقدار 417 مليون د.ك منذ بداية السنة حتى تاريخه، أو 6.8% مقارنة مع 31 ديسمبر 2025. ويعود هذا النمو في المقام الأول إلى قطاع الشركات.

رابعاً، واصلت مؤشرات جودة الأصول لدينا على مستوياتها القوية، مدعومة بمنظومة سليمة لإدارة المخاطر ومعايير ائتمانية حصيفة. فقد بلغت نسبة القروض غير المنتظمة 1.2% كما في 30 سبتمبر 2026، فيما حافظت نسبة تغطية القروض غير المنتظمة على مستوى قوي بلغ 334%، شاملاً إجمالي المخصصات والضمانات.

خامساً، كما في 30 سبتمبر 2026، بلغت نسبة الشريحة الأولى لرأس المال 13.7% محققة بذلك مصدة بواقع 270 نقطة أساس فوق الحد الأدنى الرقابي الجديد البالغ 11%، كما بلغت نسبة كفاية رأس المال لدينا 15.7% محققة بذلك مصدة بواقع 269 نقطة أساس فوق الحد الأدنى الرقابي الجديد البالغ 13%.

وأخيراً، لا يزال البنك يحظى بالمرتبة "A" من قبل وكالات التصنيف الائتمانية الكبرى. وفيما يلي سرداً لتصنيفات البنك الحالية:

- تصنيف الودائع على المدى الطويل للبنك عند "A3"، مع نظرة مستقبلية "مستقرة" من قبل وكالة موديز لخدمات المستثمرين.
- تصنيف البنك لعجز المصدر عن السداد على المدى الطويل عند "A" مع نظرة مستقبلية "مستقرة" وتصنيف الجدوى المالية عند "bbb–" من قبل وكالة فيتش للتصنيف الائتماني.
- تصنيف العملات الأجنبية للبنك على المدى الطويل عند "A+" مع نظرة مستقبلية "مستقرة" من قبل وكالة كابيتال إنتليجنس.

ومع دخولنا الربع الأخير من عام 2026، ينصب تركيزنا على تحقيق نمو متوازن، والحفاظ على جودة المحفظة الائتمانية، واستكمال الاستعدادات للمرحلة المقبلة من برنامج التحول إلى بنك متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. ويمنحنا التقدم الذي احرزناه خلال العام، إلى جانب الفرص التي تتيحها الإصلاحات الاقتصادية في الكويت، أساساً قوياً لمواصلة تنفيذ أولويات بنك الخليج ودعم نموه المستقبلي.

[GBK Classification: PUBLIC]

وبهذا، أترك الكلمة للسيد **ديفيد تشالينور**، رئيس المدراء الماليين، ليستعرض بمزيد من التفصيل النتائج المالية للبنك عن الربع الثالث من عام 2026.

ديفيد: شكراً سامي.

بالانتقال إلى الصفحة رقم 3، نلاحظ أن صافي الربح حقق ارتفاعاً من 38.4 مليون د.ك الى 41.9 مليون د.ك، أي زيادة قدرها 3.5 مليون د.ك، بما يعادل 9.1%.

وبالنظر إلى العوامل الرئيسية، فقد جاء نمو صافي الربح مدفوعاً بزيادة إيرادات الفوائد بمقدار 8.8 مليون د.ك، وانخفاض تكلفة الائتمان بمقدار 8.1 مليون د.ك. وقد قابل هذه العوامل الإيجابية جزئياً ارتفاع مصروفات الفوائد بمقدار 5.8 مليون د.ك، وانخفاض الإيرادات في غير الفوائد بمقدار 0.4 مليون د.ك، وارتفاع المصروفات التشغيلية بمقدار 5.7 مليون د.ك، إلى جانب زيادة المخصصات العامة بمقدار 1.4 مليون د.ك، والتي تُعزى بصورة رئيسية إلى النمو القوي في محفظة القروض خلال الأشهر التسعة الأولى من العام مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

وانتقالاً إلى الصفحة رقم 4، لدينا تحليل مفصل لبيان الدخل.

على السطر 1، ارتفعت إيرادات الفوائد بمقدار 8.8 مليون د.ك، أو بنسبة 3%، خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026 مقارنةً بالفترة ذاتها من العام الماضي، كما ارتفع بمقدار 2.7 مليون د.ك أو بنسبة 3% مقارنة بالربع الثالث من العام 2025. وحافظت إيرادات الفوائد على استقرارها إلى حدٍّ كبير مقارنةً بالربع السابق.

على السطر 2، ارتفعت مصروفات الفوائد بمقدار 5.8 مليون د.ك أو 3% خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026 مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

على السطر 3، بلغ صافي إيرادات الفوائد 112.3 مليون د.ك خلال الأشهر التسعة الأولى من عام

[GBK Classification: PUBLIC]

2026، مسجلاً نمواً بنسبة 3% على أساس سنوي، في حين سجل الربع الثالث من عام 2026 نمواً بنسبة 6% مقارنة بالربع الثالث من عام 2025. وقد جاء هذا الأداء مدفوعاً بالنمو المستمر في الأصول المدرة للفوائد.

على السطر 4، بلغت الإيرادات من غير الفوائد 30.8 مليون د.ك خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026، بانخفاض طفيف قدره 0.4 مليون د.ك مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2025. وحافظت الايرادات من الرسوم والعمولات على مستويات مستقرة إلى حد كبير مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، حيث بلغت 20.5 مليون د.ك، مما يعكس توقيت نمو محفظة القروض وتركيبتها خلال الفترة.

على السطر 5، بلغ الإيرادات التشغيلية 143.1 مليون د.ك خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026، محققاً زيادة وقدرها 2.5 مليون أو 2% مقارنةً بالفترة نفسها من العام السابق.

على السطر 6، ارتفعت المصروفات التشغيلية بمقدار 5.7 مليون د.ك، أو بنسبة 8% خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026 مقارنةً بالفترة نفسها من العام السابق، ويعود ذلك في المقام الأول لارتفاع بند المصروفات الأخرى المتعلقة بالمشاريع الاستراتيجية.

على السطر 7، انخفض الربح التشغيلي قبل إجمالي المخصصات وخسائر انخفاض القيمة بمقدار 3.2 مليون د.ك، أو 5%، ليصل إلى 65.9 مليون د.ك خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026. ومع ذلك، تحسن الربح التشغيلي خلال الربع الثالث بمقدار 0.3 مليون د.ك، أو ما نسبته 1%، مقارنة بالربع السابق.

على السطر 8، بلغت تكلفة الائتمان 18.9 مليون د.ك خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026، مسجلةً انخفاضاً قدره 8.1 مليون د.ك أو 30% مقارنة بنفس الفترة العام السابق. وقد ظلت تكلفة الائتمان خلال كل ربع من عام 2026 اقل من مستوياتها المسجلة خلال الفترات المماثلة من العام السابق.

على السطر 9، بلغت المخصصات العامة 2.9 مليون د.ك خلال الأشهر التسعة الأولى من عام

[GBK Classification: PUBLIC]

2026 بزيادة قدرها 1.2 مليون د.ك مقارنةً بالفترة ذاتها من العام السابق، والذي يعكس النمو القوي في محفظة القروض خلال 2026. ووفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، يتعين احتساب مخصص عام بنسبة 1% وذلك بشكل خاص لتغطية القروض الممنوحة لجهات غير حكومية والتي تم تسجيلها خلال العام.

بالانتقال إلى الصفحة رقم 5، يمكننا الاطلاع على الميزانية العامة للبنك.

على السطر 7، بلغ صافي القروض والسلف 6.3 مليار د.ك، مسجّلًا نموًا بنسبة 10% مقارنة بنفس الفترة العام الماضي وبنسبة 7% من بداية العام حتى تاريخه. ويُعزى هذا النمو بشكل رئيسي إلى النمو في محفظة قطاع الشركات.

على السطر 10، ارتفع إجمالي الأصول بنسبة 4% مقارنة بذات الفترة العام السابق، ليصل إلى 7.9 مليار د.ك. ويعكس هذا الارتفاع استمرار النمو في صافي القروض والسلف، إلى جانب ارتفاع الاستثمارات في السندات الحكومية الكويتية.

وعلى السطرين 12 و13، بلغ إجمالي الودائع 5.8 مليار د.ك كما في 30 سبتمبر 2026، مسجلاً زيادة قدرها 160 مليون أو 3% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، و61 مليون أو 1% منذ بداية العام. وقد بلغت نسبة إيداعات الحسابات الجارية وحسابات التوفير 25.2% كما في نهاية الربع الثالث من 2026، وهي أعلى من النسبة المسجلة في نهاية عام 2025 البالغة 24.4%، ولكنها أقل من النسبة المسجلة خلال الفترة نفسها من العام الماضي، والبالغة 27.1%. وعلى مستوى القطاع بوجه عام، بلغت نسبة الودائع في الحسابات الجارية وحسابات التوفير على مستوى القطاع المصرفي 26.1% في نهاية سبتمبر 2026، مقارنة بنسبة 27.5% في نهاية عام 2025، و28.5% في سبتمبر 2025. ويعكس ذلك بصورة رئيسية النمو القوي في الودائع لأجل، وليس انخفاضاً في أرصدة الحسابات الجارية وحسابات التوفير. وبالنظر إلى المستقبل، نواصل التركيز على توسيع قاعدة مصادر التمويل وتنويعها، بما يدعم تحسن نسبة الودائع في الحسابات الجارية وحسابات التوفير تدريجياً.

وعلى السطر 14، ارتفعت الأموال المقترضة الأخرى بنسبة 13% مقارنة بنفس الفترة العام السابق

[GBK Classification: PUBLIC]

وبنسبة 10% منذ بداية العام حتى تاريخه.

وبالانتقال إلى جودة الأصول، بلغت نسبة القروض غير المنتظمة، الموضحة في السطر 21، نحو 1.2% في نهاية الربع الثالث من 2026، أي بانخفاض قدره 0.2% عن نفس الفترة من العام الماضي. ونواصل الاحتفاظ بنسبة كبيرة من إجمالي التغطية لهذه القروض تبلغ 334% والتي تشمل كلاً من إجمالي المخصصات والضمانات.

وبالانتقال إلى الصفحة رقم 6، يمكنكم أن تروا في الرسم البياني جهة اليسار أنه كما في 30 سبتمبر 2026، نحتفظ بفائض في إجمالي المخصصات يتجاوز متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9)، بقيمة 89 مليون د.ك، بما يمثل 35% من إجمالي المخصصات.

وبالنظر إلى الرسوم البيانية في أعلى يمين الصفحة، يمكنكم الملاحظة أن نسبة قروض المرحلة الأولى انخفضت إلى 95.6% بينما ارتفعت نسبة قروض المرحلة الثانية إلى 3.2%، فيما استقرت نسبة قروض المرحلة الثالثة إلى 1.2% وذلك مقارنةً ب 31 ديسمبر 2025. وتعود غالبية قروض المرحلة الثالثة إلى قطاع الأفراد.

ويظهر الرسم البياني في أسفل يمين الصفحة التطور الزمني لقروض المرحلة الثانية والثالثة حيث نلاحظ أن قروض المرحلة الثانية ظلت ضمن نطاق منخفض ومحدود، فيما بقيت أرصدة المرحلة الثالثة دون تغير يُذكر، مما يعكس استقراراً عاماً في جودة الأصول.

وبالانتقال إلى الصفحة رقم 7، في أعلى اليسار، بلغت نسبة كفاية رأس المال في الشريحة الأولى 13.7%، وهي أعلى بشكل جيد من الحد الأدنى الرقابي المطلوب البالغ 11%، علماً أن الشريحة الأولى لرأس المال لدينا تمثل بأكملها شريحة حقوق المساهمين.

وفي الجزء السفلي على اليسار، بلغت نسبة كفاية رأس المال 15.7% وهي كذلك أعلى من الحد الأدنى الرقابي المطلوب البالغ 13%. وكلا النسبين لا تشملان أرباح الأشهر التسعة الأولى من عام 2026.

[GBK Classification: PUBLIC]

ومن الجدير بالذكر أنه في 26 مارس 2026، أعلن البنك المركزي الكويتي عن اتخاذ حزمة من الإجراءات التحفيزية للبنوك المحلية، شملت تخفيض المصدة الرأسمالية التحوطية بنسبة 1% مما أدى إلى تخفيض المتطلبات الرقابية لرأس المال.

وفي أعلى اليمين، ارتفعت الأصول المرجحة بالمخاطر بنسبة 3% من بداية العام حتى تاريخه، مدفوعة بشكل أساسي بالنمو القوي في محفظة القروض.

وفي الجزء السفلي على اليمين، بلغت نسبة الرفع المالي 9.2% كما في 30 سبتمبر 2026 أي بانخفاض عن 9.7% المسجلة في 31 ديسمبر 2025، ولكنها لا تزال أعلى بشكل جيد من الحد الأدنى الرقابي البالغ 3%.

وبالانتقال إلى الصفحة رقم 8، يمكننا الاطلاع على مؤشرات السيولة الرئيسية.

يوضح الرسم البياني على اليسار متوسط نسبة تغطية السيولة اليومية الفصلية عند 235%، بينما يعرض الرسم البياني على اليمين نسبة صافي التمويل المستقر عند 105%. وتظل كلتا النسبتين أعلى بشكل جيد من الحد الأدنى الرقابي البالغ 80%، مما يدل على قوة أوضاع السيولة لدى البنك وقدرته في الحصول على التمويل.

كما ذكرنا سابقاً، بناءً على حزمة الإجراءات التحفيزية التي أعلنها بنك الكويت المركزي في 26 مارس 2026، تم تخفيض الحد الأدنى الرقابي المطلوب لكل من معيار تغطية السيولة ومعيار صافي التمويل المستقر من 100% إلى 80%، وذلك لتعزيز السيولة والاستقرار في القطاع المصرفي المحلي.

والآن، سأعود إلى دلال للبدء بفقرة الأسئلة والاجوبة.

دلال: شكراً ديفيد. والآن نحن على استعداد لاستقبال أسئلتكم. فاذا رغبتم في طرح أي سؤال، يرجى تقديمه في صندوق المحادثة (chat box).

[GBK Classification: PUBLIC]

سوف نتوقف لبضع دقائق لتلقي معظم أسئلتكم، ثم سنحاول تجميعها حسب الموضوع.

(استراحة قصيرة)

والان سنقوم بمناقشة الأسئلة.

دلال (س1): تحسّن هامش صافي الفائدة للربع الثاني على التوالي. فهل يُعزى ذلك بشكل رئيسي إلى إعادة تسعير محفظة قروض الأفراد التي تحدثتم عنها في بداية العام؟ وهل هناك عوامل أخرى تسهم في تحسّن هامش صافي الفائدة؟ وهل اكتملت عملية إعادة تسعير محفظة قروض الأفراد؟ ديفيد، هل تود الإجابة على هذه الأسئلة؟

ديفيد (ج1): نعم بالتأكيد، شكرا دلال.

لقد شهدنا استمرارية لتحسن هامش الفائدة خلال الربع الثالث، مرتفعاً بمقدار 3 نقاط أساس إضافية مقارنة بالربع الثاني، بعد التحسن البالغ 8 نقاط أساس المسجل في الربع الثاني نعم، هناك بالفعل بعض عمليات إعادة التسعير الجارية ضمن محفظة قروض الأفراد.

ولكن من ناحية أخرى، ارتفعت تكاليف التمويل خلال الجزء الأخير من الربع الثالث نتيجة استمرار شح السيولة وتأثيره على تسعير الودائع، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة التمويل بالعملات الأجنبية، مما أدى إلى بعض الضغط في نهاية الربع الثالث.

وفيما يتعلق بتأثر البنك بحركة أسعار الفائدة، فإن كل تغير بمقدار 25 نقطة أساس في أسعار الفائدة يترتب عليه أثر يُقدَّر بنحو 3.3 مليون د.ك على صافي إيرادات الفوائد، وذلك وفقاً لما تم الإفصاح عنه في البيانات المالية لنهاية العام.

أما فيما يتعلق بالتوقعات المستقبلية، فقد فضلنا منذ بداية العام عدم تقديم توجيهات محددة، نظراً لتعدد العوامل المتغيرة وصعوبة التنبؤ بمسار أسعار الفائدة المرجعية ومستويات السيولة المحلية.

[GBK Classification: PUBLIC]

وهي من المحركات الرئيسية لهامش صافي الفائدة. ولذلك، لم نقدم أي توجيهات بهذا الشأن.

دلال: شكرا لك يا ديفيد.

دلال (س2): في ضوء حصول بنك الخليج على الموافقة النهائية من بنك الكويت المركزي للتحول إلى بنك إسلامي، ما الخطوات التالية المطلوبة قبل بدء عملية التحول؟ وهل يمكنكم تزويدنا بجدول زمني متوقع لاستكمالها؟ سامي، هل تود الإجابة؟

سامي(ج2): بالتأكيد، شكرا دلال.

في البداية، دعونا نوضح المقصود بالموافقة النهائية. فهذه ليست الموافقة النهائية، إذ ستصدر الموافقة النهائية عندما يُسمح لنا فعلياً بمزاولة أعمالنا كبنك متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. أما الموافقة الحالية، فتُعد موافقة مبدئية لبدء إجراءات تحول البنك إلى كيان متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، والحصول على ترخيص لمزاولة الأعمال المصرفية الإسلامية من الجهات المختصة في الكويت.
ويتطلب ذلك الرجوع إلى مساهمينا للحصول على موافقتهم النهائية، وتعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي والسجل التجاري للبنك. وبالتالي، هناك العديد من الإجراءات الإدارية التي يتعين استكمالها على مستوى البنك، إلى جانب استكمال الحصول على موافقات عملائنا.
أما فيما يتعلق بالجدول الزمني، ونظراً إلى أن العملية تشمل أطرافاً خارجية، فلا يمكنني تحديد إطار زمني دقيق في الوقت الحالي. ونحن نواصل إحراز التقدم بالتنسيق مع بنك الكويت المركزي، وسيتم الإفصاح عن أي تطورات في الوقت المناسب، كما جرت عليه العادة.

دلال: شكراً سامي.

دلال (س3): تباطأ نمو القروض بشكل حاد مقارنة بالنصف الأول من عام 2026. فهل نتوقع استمرار هذا الاتجاه خلال الربع الرابع من عام 2026؟، ديفيد هل تود الإجابة على هذا السؤال؟

ديفيد (ج3): شكرا دلال.

[GBK Classification: PUBLIC]

ارتفع إجمالي القروض بنسبة 6.8% منذ بداية العام حتى تاريخه، متفوقاً على نمو القطاع البالغ 3.8% حتى نهاية سبتمبر 2026. ويُعزى هذا النمو بالكامل إلى محفظة تمويل الشركات، الذي ارتفع بنسبة 12.1% منذ بداية العام حتى تاريخه، مقابل نمو السوق البالغ 3.5%.

وكما ذكرنا في اللقاء الخاص بنتائج النصف الأول، كان من المتوقع أن تشهد وتيرة نمو القروض بعض الاعتدال وذلك بعد ارتفاعها الكبير خلال الأشهر الستة الأولى. وهذا بالفعل ما شهدناه في الربع الثالث، حيث بقيت محفظة القروض مستقرة نسبياً، في ظل تركيزنا بشكل أكبر على تعزيز جودة الأصول، وتحسين الهوامش، وتحقيق كفاءة أعلى في استخدام رأس المال بدلاً من التركيز على النمو.

أما على صعيد الخدمات المصرفية للأفراد، فما يزال هذا القطاع يحظى باهتمام خاص منا نظراً للعوائد المجزية التي يحققها. ونحن نواصل اتباع نهج انتقائي متحفظ في منح التمويل، مع تركيز أكبر على جودة المحفظة بدلاً من التركيز على النمو. وبعد استكمال عملية التحول حسب الخطة، فإنا نتوقع توسيع نطاق منتجاتنا والاستفادة من الفرص الإضافية التي يوفرها العمل المصرفي الإسلامي.

وبالنسبة للتوقعات المستقبلية، فما زلنا نتوقع أن يأتي نمو القروض للعام بأكمله ضمن المستوى المرتفع من خانة الآحاد، ونتوقع أن يستقر الأداء السنوي حول هذا المستوى.

دلال: شكراً ديفيد.

دلال (س4): هل يمكنكم توضيح البنود التي تندرج ضمن المصروفات الأخرى، والعوامل التي أدت إلى ارتفاعها خلال الربع الثالث وفترة الأشهر التسعة الأولى من 2026؟ ديفيد؟

ديفيد (ج 4): شكرًا دلال.

نود الإفادة بهذا الخصوص أن المصروفات التشغيلية ارتفعت بنسبة 8% خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026 مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، ويُعزى ذلك إلى المصروفات المرتبطة بالمشاريع الاستراتيجية للبنك وبعض البنود غير المتكررة. ونتوقع أن تعود هذه التكاليف إلى مستوياتها الطبيعية خلال العام المقبل مع اقتراب هذه المشاريع من مراحل الإنجاز النهائية. وبالمقارنة مع الربع السابق، نرى أن المصروفات التشغيلية قد انخفضت بنسبة 2.5%، ما يعكس استمرار تركيزنا على ضبط التكاليف.

وبالنظر إلى هيكل المصروفات، نرى أن الجزء الأكبر من الزيادة السنوية كان ضمن بند المصروفات الأخرى، بما في ذلك التكاليف المتعلقة بالتحول إلى العمل الإسلامي ومشروع الاندماج المحتمل. وعند استبعاد هذا البند، نجد أن مصروفات الموظفين والإشغال والاستهلاك والإطفاء، والتي تمثل مجتمعةً نحو ثلثي قاعدة التكاليف لدينا، قد ارتفعت بأقل من 3%. وهذا ما يتماشى مع التوجه الذي تم الإعلان عنه مع نتائج النصف الأول، كما يؤكد أن المصروفات التشغيلية الأساسية للبنك تُدار بكفاءة.

وهنا، فيما يتعلق بالتوقعات المستقبلية، فما زلنا نتوقع أن يكون نمو المصروفات التشغيلية للعام بأكمله في المستوى المرتفع من خانة الآحاد.

دلال: شكرًا لك، ديفيد. سنتوقف لبضع دقائق لاستقبال المزيد من أسئلتكم.

(استراحة قصيرة)

دلال (س5): ما سبب ارتفاع قروض المرحلة الثانية خلال الربع الثالث من عام 2026؟ وهل يرتبط ذلك بانكشافات ائتمانية محددة ضمن محفظة قروض الشركات؟ وهل يُرجّح انتقال هذه القروض إلى المرحلة الثالثة؟ ديفيد؟

ديفيد (ج5): بالتأكيد.

لا تزال جودة الأصول في المحفظة الائتمانية عند مستويات ممتازة بشكل عام، فقد انخفضت تكلفة الائتمان بمقدار 8.1 مليون د.ك، أو بنسبة 30% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، مما أدى إلى تراجع تكلفة المخاطر إلى 40 نقطة أساس. ويظل هذا الأداء أفضل من التوقعات المعلنة للعام الكامل والبالغة 50 نقطة أساس، وكان من العوامل الرئيسة الداعمة لنمو الأرباح مقارنة بالعام السابق. وفي قطاع الأفراد، استمرت الإجراءات التي اتخذها البنك خلال الفترات المرحلية الماضية، بما في ذلك تشديد معايير منح الائتمان وتعزيز آلية التحصيل، في تحقيق نتائج إيجابية تمثلت بانخفاض المخصصات المحددة وزيادة مبالغ الاستردادات. وفي قطاع الشركات، ساهم الإفراج عن المخصصات وعمليات استرداد القروض في خفض تكلفة الائتمان لدى البنك .

هذا، وحافظت جودة الأصول على متانتها، حيث بلغت قروض المرحلة الثالثة 1.2%. وارتفعت قروض المرحلة الثانية بشكل طفيف إلى 3.2%، ويُعزى ذلك بصورة رئيسية إلى خفض تصنيف بعض حسابات عملاء البنك من الشركات خلال هذا الربع. ومع ذلك، لا تزال النسبة من بين الأدنى على مستوى السوق، بما يدل على سلامة المحفظة الائتمانية بوجه عام.

أما بالنسبة للتوقعات، فقد قمنا خلال النصف الأول بخفض توقعاتنا لتكلفة المخاطر للعام بأكمله إلى أقل من 50 نقطة أساس، واستناداً إلى الأداء الذي حققه البنك خلال الأشهر التسعة الأولى، فإننا ما زلنا نتوقع أن تبلغ نتيجة السنة بأكملها أقل من هذا المستوى.

دلال: شكرًا لك، ديفيد.

دلال (س6): جاء دخل الرسوم ضعيفاً مقارنة بالربع السابق، فما أسباب ذلك؟ ديفيد؟

ديفيد (ج6): بلغت الإيرادات من غير الفوائد 30.8 مليون د.ك خلال الأشهر التسعة الأولى من 2026، مسجلةً انخفاضاً طفيفاً بنسبة 1% مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي. ويأتي ذلك بعد تحقيق نمو بنسبة 10% خلال النصف الأول من العام حيث يُعزى التراجع في الربع الثالث بصورة رئيسية إلى انخفاض عمولات منح التسهيلات الائتمانية نتيجة عدم تسجيل محفظة التسهيلات الائتمانية للشركات نمواً خلال الربع، إلى جانب تراجع الإيرادات المرتبطة بالبطاقات المصرفية.

[GBK Classification: PUBLIC]

دلال: شكراً ديفيد. أعتقد أن سامي يود إضافة كلمة قبل أن نختتم. سامي، تفضل.

سامي: نعم، أود أن أضيف كلمة قبل أن نختتم مكالمتنا اليوم. نظراً إلى أن هذه هي آخر مكالمة لمؤتمر المحللين يشارك فيها ديفيد بصفته رئيس المدراء الماليين في بنك الخليج قبل اختتام مسيرته التنفيذية، أود أن أتوجه إليه شخصياً بالشكر على قيادته وصداقته والتزامه وإسهاماته القيّمة في البنك على مدى السنوات الخمس الماضية. ديفيد، لقد كان من دواعي سروري العمل معك، وبالنيابة عن جميع الزملاء في بنك الخليج، أتمنى لك كل التوفيق في المرحلة المقبلة من حياتك الشخصية والمهنية.

كما يسعدني أن أرحب بالسيدة ليتي ماثيوز في منصب رئيس المدراء الماليين بالوكالة. حيث أمضت ليتي عشرة أعوام في العمل لدى بنك الخليج، وتولت خلالها منصب نائب رئيس المدراء الماليين، وتتمتع بخبرة واسعة في القطاع المصرفي والشؤون المالية، إلى جانب معرفتها العميقة بأعمال البنك. ونحن على ثقة بقدرتها على قيادة الإدارة المالية وضمان استمرارية العمل بكفاءة في إطار مسؤولياتها الجديدة.
كما أود أن أعلن للجميع عن توسيع نطاق مهام دلال، حيث ستتولى منصب نائب رئيس المدراء الماليين، وستدعم ليتي والبنك خلال المرحلة المقبلة من مسيرته. مع أطيب التمنيات لديفيد، وأبارك لليتي ودلال على منصبيهما الجديدين. شكراً للجميع.

دلال: شكراً سامي.

ديفيد: شكراً سامي.

أعتقد أننا قمنا بتغطية معظم المواضيع والأسئلة التي طُرحت خلال اليوم. وبهذا، نود أن نختتم هذا اللقاء. إذا كانت لديكم أي أسئلة أخرى، يمكنكم زيارة صفحة علاقات المستثمرين على موقعنا الإلكتروني أو التواصل معنا عبر البريد الإلكتروني المخصص لعلاقات المستثمرين. شكراً جزيلاً لكم جميعاً على مشاركتكم اليوم.